

جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



UNIVERSITE

Abdelhamid Ibn Badis

MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن منصات بيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق والمراقبة الإدارية

دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة من طرف الطالب:

فاطمية عدلان نور إبراهيم

العروي الحبيب يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة
مقررا	معارفية الطيب	أستاذ باحث	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

أولاً وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل امثالاً لقوله تعالى: رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ" الآية 19 من سورة النمل

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أولى البدايات أشكر الأستاذ المشرف **معارفية الطيب** الذي اجتهد من أجل أن تأخذ هذه المذكرة الشكل الذي هي عليه، وكم كان لي سندا عظيما، كما أتقدم بتشكراتي واحتراماتي لكل أساتذة العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال وأن ينفع به كل من يلتمس طريق العلم به.

ولله الحمد والمنة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى ذات الصدر الحنون إلى شمعتي التي نورت لي

طريقي إلى أُمي الغالية أطلا الله في عمرها

إلى أبي الحنون إلى عمري وقرت عيني إلى طيب القلب وسندي في الحياة إلى

والدي الحبيب

إلى أخوتي وأخواتي

إلى كل من نسيه قلم وتذكره قلبي أهدي هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى ذات الصدر الحنون التي أويت إليها أيام خوفي
إلى شمعتي التي نورت لي طريقي أُمي الغالية أطالا الله في عمرها.

إلى أبي الحنون إلى عمري وقرت عيني إلى مصدر سعادتي

إلى من قاسموني الفرحة والحزن وسقف البيت إلى من يعجز اللسان عن وصف ما
أكنه لهم من حب وحنان أخوتي وأخواتي

و إلى كل عزيز على قلبي.

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر و عرفان
	إهداء
	ملخص الدراسة باللغة العربية
	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية
	الفهرس
	قائمة الجدوال
	قائمة الأشكال
1	مقدمة
6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي
7	تمهيد
8	المبحث الأول: تعريف للتدقيق الداخلي وأنواعه
8	المطلب الأول: التعريف بالتدقيق الداخلي
8	أولاً: لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي
9	ثانياً: مفهوم التدقيق الداخلي
11	المطلب الثاني: خصائص التدقيق الداخلي وأهميته
11	أولاً: خصائص التدقيق الداخلي
11	ثانياً: أهمية التدقيق الداخلي
12	المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي
13	المبحث الثاني: أنواع و معايير التدقيق الداخلي
13	المطلب الأول: أنواع و أساليب التدقيق الداخلي
15	المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي
17	المطلب الثالث: تنظيم التدقيق الداخلي و آلية عمله
17	أولاً: تنظيم التدقيق الداخلي
22	ثانياً: آلية عمل التدقيق الداخلي
26	خلاصة الفصل
27	الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية
28	المبحث الأول: مفاهيم و خصائص المعلومات المحاسبية
28	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
29	أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية
29	ثانياً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية
29	ثالثاً: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
31	المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المحاسبية
33	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

34	المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي
35	المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية
35	أولاً: تعريف الرقابة الداخلية
37	المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي و نجاعته في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
37	أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي
38	ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي
38	ثالثاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
40	المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق مصداقية وشرعية المعلومات المحاسبية
40	أولاً: أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات
40	ثانياً: مخاطر عدم مصداقية المعلومات في المؤسسة
41	خلاصة الفصل
42	خاتمة
46	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	أهداف التدقيق الداخلي	01
18	المستويات التنظيمية لدائرة التدقيق الداخلي	02
19	التدقيق الداخلي المركزية	03
20	التدقيق الداخلي لا المركزية	04
20	التدقيق الداخلي المختلطة	05

21	تموضع التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي	06
25	خطوات عملية التدقيق الداخلي	07
36	موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية	08



المقدمة

مقدمة

ازداد الاهتمام بمهنة المحاسبة و تعليمها بازدياد ممارسة الأعمال الاقتصادية المختلفة باعتبارها الوحيدة لقياس نتائج الأعمال، فالمخرجات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه متخذ القرار في تسيير أعمالهم مما زاد حرصهم على ضرورة توفير المعلومات اللازمة و ذلك لضمان وصول معلومات موثوقة و صحيحة و دقيقة بالشكل الملائم و الوقت المناسب لتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، و هذا ما أدى إلى فرض رقابة على تلك المعلومات من خلال تفعيل مهنة التدقيق و تطبيق المعايير المحاسبية و ذلك قصد إعداد تقارير سليمة و فعالة من أجل اتخاذ القرارات رشيدة.

إن تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الصحة و المصدقية يتطلب فرض أدوات رقابية و هذا ما توفره أعمال التدقيق الداخلي، و يعتبر من أهم الأدوات الرقابية الداخلية في المؤسسات الحديثة، حيث عرفت مهنة التدقيق الداخلي اهتماما متزايدا نظرا لعدة أسباب منها النهضة الصناعية التي شهدها العالم و ما صاحبها من كبر حجم المؤسسات و توسع فروعها و ظهور شركات متعددة الجنسيات فصل الملكية عن الإدارة، حيث تحول المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء و التلاعبات و الغش إلى المفهوم الحديث الذي هدف لتصحيح الأخطاء بالإضافة إلى تقييم و تحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

و تمكن كفاءة المدقق الداخلي في مدى التزام بالمعايير المتمثلة في معايير السمات و الأداء، و يتمثل عمل المدقق الداخلي في التأكد حول موثوقية و ملائمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات حيث يساهم في تتبع الثغرات و حالات عدم الكفاءة و تخفيض حجم المخاطرة التي تواجه المؤسسة، و التحقق من توفر السياسات و الإجراءات و مدى الالتزام بها من طرف المؤسسة.

الإشكالية:

و في ضوء ما تقدم نلخص إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

❖ ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

و بغرض الإحاطة بجوانب الموضوع و معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

❖ هل التدقيق الداخلي دور في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

❖ هل التدقيق الداخلي يساهم في تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية للمعلومات المحاسبية؟

❖ هل التدقيق الداخلي يساهم في صدق و شرعية المعلومات المحاسبية؟

الفرضيات:

و للإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

❖ توجد أهمية لدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

الفرضيات الثانوية:

❖ التدقيق الداخلي له دور في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

❖ التدقيق الداخلي يساهم في تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية للمعلومات المحاسبية؟

❖ التدقيق الداخلي يساهم في صدق و شرعية المعلومات المحاسبية؟

أسباب اختيار الموضوع:

هنالك جملة من الأسباب دفعت بنا إلى اختيار الموضوع من أبرزها أسباب ذاتية و موضوعية.

أسباب ذاتية :

❖ محاولة تقدم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص.

❖ الرغبة الشخصية في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع و أيضا التوسع في الجانب

النظري و التطبيقي و تحديث المعلومات.

❖ الإسهام في إثراء المكتبة بمواضيع هامة خصوصا حول التدقيق الداخلي و جودة

المعلومات المحاسبية.

أسباب موضوعية:

❖ التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالتدقيق الداخلي، و كذا أهم المفاهيم المرتبطة

بالمعلومات المحاسبية و خصائص جودتها في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة.

❖ محاولة التعرف على الدور الذي لعبه التدقيق الداخلي من أجل التحسين و الرفع من

جودة المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسات الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

❖ محاولة الإلمام بالإطار النظري للتدقيق الداخلي و جودة المعلومات المحاسبية.

❖ التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة.

❖ معرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية.

❖ إيضاح كيف يساهم التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونها تركز على موضوع مهم ألا و هو مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن قيام نظام المعلومات المحاسبية بضمان الدقة و الثقة في المعلومات المحاسبية وما ينجز عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المؤسسة باعتباره المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات و التي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبية، يستلزم التعمق في الدراسة و هذا بالاعتماد على التدقيق الداخلي.

المنهج المتبع في الدراسة:

لغرض التحليل الجيد للموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كونه يتوافق مع سياق الموضوع، مع العلم أنه تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات تم توزيعها على المستجوبين بشكل مباشر من أجل ضمان جودة و مصداقية أكثر للبيانات.

الدراسات السابقة:

1) برهمية كنزة: دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات (دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2 ، 2014/2013، تمثلت الإشكالية الرئيسية في " كيف يمكن للتدقيق الداخلي المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات و ضمان نجاح مسارها التطبيقي؟ " هدفت هذه الدراسة التي تبين دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات و هدفت إلى التعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي و توجهاته الحديثة التي تسمح بتحديد كفاءة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية و دوره في إدارة المخاطر و علاقته التعاونية مع الأطراف ذات الأهمية في إطار حوكمة الشركات، و في الأخير خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: على أن التدقيق الداخلي يساعد الشركة على تحقيق أهدافها، من خلال إيجاد منهج منظم و دقيق لتقييم و تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر، و هذا ما يزيد إلى قدرة هذه الوظيفة على العمل كآلية محورية تساعد على التطبيق السليم لحوكمة الشركات، من خلال ضمان دقة و صحة البيانات المالية و المحاسبية.

2) إبراهيم رباح إبراهيم المدهون: دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصاريف العامة في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، تدور إشكالية البحث الرئيسية كالتالي: ما مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصاريف التجارية في قطاع غزة، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج نذر منها: أن هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة

المخاطر في المصرف و أن المدققون الداخليون يركزون في عملهم بشأن إدارة المخاطر في توفير تأكيد حول موثوقية و ملائمة المعلومات و الرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة.

(3) راجح طويرات: علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية (دراسة عينة من الخبراء و محافظي الحسابات) أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2013-2014، تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه كل من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الأهمية النسبية لهذه المعلومات من حيث طبيعة و حجم المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية، و ذلك من خلال تحديد العلاقة التي تربط بين خصائص مستوى الإفصاح ابتداء من Scf بتطبيقها النظام المحاسبي المالي FRS, IAS المصادق عليها في الجزائر بعد تبنيها المعايير المحاسبية الدولية، و من النتائج التي توصل إلى الباحث أنه يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر يتميز بالمرونة مع عناصر الرئيسية التي تشمل الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات و توقيت الإفصاح عنها.

(4) ناصر محمد علي المجهلي: خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، تناولت الدراسة علاقة خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و كفاءة و فعالية التقارير المالية في التأثير على متخذ القرارات بين جودة المعلومات المحاسبية و بين كفاءتها و ملائمتها في اتخاذ القرارات، و أن نظم المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبيية لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات.

تقسيمات الدراسة:

من أجل طريقة أفضل للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة و على الأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة، تهتم بتوضيح إشكالية الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، أهميتها، أهدافها، المنهج المتبع، الدراسات السابقة، وتليها الخاتمة تحوي نتائج الدراسة، التوصيات.

و قد قسم هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي ويحتوي على بحثين رئيسية حيث تطرقنا في المبحث الأول تعريف التدقيق الداخلي وأنواعه و يشمل التعريف بالتدقيق الداخلي في المطلب الأول، و المطلب الثاني يشمل خصائص التدقيق الداخلي، أما المطلب الثالث تحت عنوان أهداف التدقيق الداخلي

أما المبحث الثاني يتضمن: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي و يشمل في المطلب الأول أنواع وأساليب التدقيق الداخلي، و المطلب الثاني يشمل معايير التدقيق الداخلي، أما المطلب الثالث خصص لتنظيم التدقيق الداخلي وآلية عمله

فيما يخص الفصل الثاني تحت عنوان " جودة المعلومات المحاسبية " فشمّل كذلك مبحثين وثلاث مطالب، المبحث الأول مفاهيم و خصائص المعلومات المحاسبية، في المطلب الأول نتطرق إلى مفهوم المعلومات المحاسبية و في المطلب الثاني قياس جودة المعلومات المحاسبية، أما المطلب الثالث العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

أما المبحث الثاني فكان حول " جودة المعلومات المحاسبية و علاقتها بالتدقيق الداخلي " و تشمل ثلاث مطالب، المطلب الأول دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، و في المطلب الثاني الإفصاح المحاسبي و نجاعته في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أما المطلب الثالث تناولنا فيه أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق صدق و شرعية المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد:

تعتبر وظيفة التدقيق وظيفة جد مهمة في وقتنا الحالي في المؤسسة و هو كذلك من أهم الوسائل و الطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فعالية الرقابة الداخلية، فالتدقيق الداخلي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره أداة إدارية يتم الاعتماد عليها في القيام بعملية الإدارة في المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن و المحافظة على الموارد المتاحة و التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية.

و من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات و لضمان وصولها إلى كافة مستخدميها بشكل موثوق و بدقة عالية و في الوقت المناسب، توصلت المؤسسات إلى تصميم نظام المعلومات منتج للمعلومات المحاسبية، حيث تقدم هذه الأخيرة في شكل كشوف و تقارير مالية تعكس نتائج المؤسسة و أدائها و مركزها المالي، و تتأثر جودة معلومة المحاسبية بالعديد من العوامل و يعد التدقيق الداخلي أحد أهم تلك العوامل من خلال الدور الذي تقوم به في الرقابة على مختلف العمليات المالية و التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتضمن **المبحث الأول** الإطار النظري للتدقيق الداخلي مقسم إلى ثلاث مطالب، أما **المبحث الثاني** فسيتم التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية كذلك مقسم إلى ثلاث مطالب، في حين خصص **المبحث الثالث** للحديث عن جودة المعلومات المحاسبية و علاقتها بالتدقيق الداخلي، و تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب أيضا.

المبحث الأول: تعريف التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي يعرف على أنه فحص للدفاتر و السجلات و المستندات، لتمكن المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة و صحيحة المركز المالي للمؤسسة¹.

و من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض التدقيق الداخلي أكثر تفصيلاً، و الذي يحتوي بدوره على تعريف التدقيق الداخلي في المطلب الأول، أما المطلب الثاني المعنون بأنواع و معايير التدقيق الداخلي، و تناولنا في المطلب الثالث موقع التدقيق الداخلي و آلية عمله.

المطلب الأول: التعريف بالتدقيق الداخلي

أولاً : لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي:

ظهر التدقيق الداخلي من بداية القرن 2، فهي وظيفة حديثة مقارنة بالتدقيق الخارجي، و لقد لقت قبول في كثير من الدول المتقدمة، و اقتصر في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية، للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و اكتشاف الأخطاء إن وجدت، و لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي، و توسيع نطاقه بحيث يستخدم كأداة فحص و تقويم مدى فعالية الأساليب الرقابية و مد الإدارة العليا بالمعلومات، و بهذا يصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات و اتصال بين المستويات الإدارية المختلفة².

كما أن مهنة التدقيق الداخلي مرت بكثير من المراحل، حيث ساهمت الكثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم التدقيق الداخلي داخل المشروعات، و من هذه العوامل ما هو مهني و ما هو أكاديمي.

و على ذلك سوف نتناول مراحل تطور مفهوم التدقيق الداخلي كما يلي³ :

المرحلة الأولى: ما قبل 1947: كان يقصد بالتدقيق الداخلي أنه تدقيق يقوم به مجموعة من موظفي المؤسسة و ذلك لتعقب الأخطاء، و هدف المدقق هنا هو تقييد الأخطاء و هو هدف وقائي و لم يكن هدفاً بناءً.

المرحلة الثانية: ما بين 1947-1957: أنشأ معهد المراجعين الداخليين في عام 1941، و هنا عرف التدقيق الداخلي على أنه "نشاط محايد يتم داخل المؤسسة بهدف تدقيق العمليات المحاسبية و كذلك المالية، و هي كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة".

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق حسابات المعاصرة، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ص13-14.

² راند محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر و التوزيع، 2010، ص9.

³ نادر شعبان إبراهيم السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، القاهرة، دار النشر الجامعية، 2006، ص24-26.

المرحلة الثالثة: ما بين 1957-1971: في هذه الفترة عرف معهد المراجعين الداخليين التدقيق، على أنه نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسات، لتدقيق العمليات المحاسبية و المالية وذلك لخدمة المؤسسة و تقديم الخدمات الرقابية، و هي في ذلك جزء من نظام الرقابة الإدارية فهو يعمل عن طريق قياس و تقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى.

المرحلة الرابعة: ما بين 1971-1981: تم هنا تعريف التدقيق الداخلي على أنه نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لتدقيق العمليات و ذلك بهدف خدمة الإدارة.

المرحلة الخامسة: ما بين 1981-1999: تم إصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي جاء فيه أن التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة، فهي رقابة تعمل عن طريق فحص و تقييم فعالية و كفاءة نظم الرقابة الأخرى.

المرحلة السادسة و الأخيرة 1999: في 26 يونيو 1999 أصدر معهد المراجعين الداخليين أحدث تعريف للتدقيق، على أنه نشاط استشاري مستقل و تأكيد موضوعي، بغرض زيادة عائد و تحسين عمليات المؤسسة فهي تساعد في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة، لتقييم و تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطرة و الرقابة و السيطرة.

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي: تعددت التعاريف التي تناولت التدقيق الداخلي، و يعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها و أهدافها نستعرض منها ما يلي:

وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين تعريفا للتدقيق الداخلي أشارت فيه إلى أنه¹ :

"نشاط مستقل تأكيد موضوعي و استشاري، مصمم لزيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها و مساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم".

و عرف كذلك "التدقيق الداخلي على أنه يكون داخل المؤسسة و هي وظيفة مستقلة لتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة"².

التدقيق الداخلي نشاط تقييمي يهدف للنصح و الإرشاد و الوقوف على العناصر التالية:¹

¹ أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي الحكومي، دار صفاء للنشر و التوزيع، طبعة الأولى 2011، عمان، ص46.
² طواهري محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 3، الجزائر، 2006، ص 33.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

- ✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- ✓ الكفاءة التي يتم بها التقيد الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع.
- ✓ نظام المحاسبي، و ذلك كمؤشر يعكس بهدف نتائج العمليات و المركز المالي.
- ✓ حماية أصول المؤسسة.
- ✓ إعطاء مقترحات حول التحسينات الممكنة.

و من التعاريف السابقة للتدقيق الداخلي يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ نشاط داخلي مستقل في المؤسسة.
- ✓ يعتبر من أهم عناصر الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- ✓ وظيفة مستقلة داخل المؤسسة غير أن هذه الاستقلالية نسبية و ليست مطلقة لأنها تابعة للإدارة العليا.
- ✓ الغرض منه التحقق من تطبيق السياسات المسيطرة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص التدقيق الداخلي

يتميز التدقيق الداخلي بالعديد من الخصائص و هي كالتالي:²

- ✓ التدقيق الداخلي وظيفة شاملة: تطبق على المستوى الداخلي و تمس جميع الوظائف لحماية و تحسين الأداء.
- ✓ التدقيق الداخلي دوري: تخضع مختلف الوحدات و المصالح في المؤسسة لعمليات التدقيق بصفة دورية من أجل التقييم.
- ✓ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة: رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة في المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى فيتسم المدقق الداخلي بالاستقلالية و الموضوعية.

للتدقيق الداخلي عدة مزايا و المتمثلة فيما يلي:³

- ✓ التدقيق الداخلي المستمر على مدار العام لأنه يقوم بتدقيق شامل لكافة العمليات.

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق ذكره، ص 25.

² منصور حامد محمود، و آخرون، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، مصر، ص97.

³ رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص96.

- ✓ يعمل على قياس فاعلية المراقبة الداخلية.
- ✓ التدقيق الداخلي متواجد دائما في المؤسسة ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته وإجراءاته.

أهمية التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية التدقيق الداخلي كونه أداة رقابية، تعمل على مساعدة الجهات التي تستخدم القوائم المالية، لمساعدتها في اتخاذ القرارات المالية ووضع الخطط والسياسات، وفي ما يلي ذكر أهمية التدقيق الداخلي:¹

- ✓ رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة و ملاكها على رفع جودة الأعمال و تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ المحافظة على ممتلكات و الأصول الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ تسهيل عملية المدقق الخارجي، الذي قد يستعين ببعض التقارير المدقق الداخلي.
- ✓ تساعد في التحكم في سير عمل المؤسسة و تحسين الأداء.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي

يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، فعن طريق التدقيق الداخلي يتم تدقيق جميع العمليات المالية و الإدارية، و ذلك بغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، فالمدققون الداخليون يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

2

- ✓ إعادة النظر بالنظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ اختبار المعلومات التشغيلية.
- ✓ حماية أصول المؤسسة.
- ✓ فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات و كفاءتها و فعاليتها.
- ✓ منع الغش و الأخطاء و اكتشافها إذا ما وجدت.
- ✓ فحص الالتزام القانوني و الأنظمة و التعليمات و السياسات الموضوعية من قبل الإدارة.

¹ يوسف محمود الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص128.
² حامد نور الدين، عمار مريم، التدقيق الداخلي للتبثبات في المؤسسة الاقتصادية، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2016، 21.

أي أن أهداف التدقيق الداخلي تتجه نحو تحقيق الرقابة المحاسبية و الرقابة الإدارية، و هو هدف نظام الرقابة الداخلية.

و من هنا يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى هدفين أساسيين كما هو موضح في الشكل التالي:

1

الشكل رقم: (1) أهداف التدقيق الداخلي



المبحث الثاني: أنواع و معايير التدقيق الداخلي:

المطلب الأول: أنواع و أساليب التدقيق الداخلي:

(1) أنواع التدقيق الداخلي: قام معهد المدققين الداخليين على تقسيم التدقيق الداخلي، من أجل تبسيط

و فهم كل نوع و تسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق و تتمثل الأنواع فيما يلي: ¹

¹ عبد الفاتح محمد الصحن، فتحي رزقي السوافيري، الرقابة المراجعة الداخلية، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص209.

✓ تدقيق الالتزام: يهدف للتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها و الإجراءات الموضوعية من المؤسسة و رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.

✓ التدقيق التشغيلي: يعرف على أنه الفحص و التقييم الشامل لعمليات المشروع، و ذلك لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية، كما أن التدقيق يشمل إجراءات مختلفة للعمليات، و يجب أن يتضمن التدقيق أيضا التوصيات لمعالجة المشاكل و زيادة الكفاءة و الربحية.

✓ التدقيق المالي: يهدف إلى التحقق من دقة البيانات و مدى الاعتماد على المعلومات المالية و التدقيق المالي المستند يقوم على:

• التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد و التعليمات الصادرة المعمول بها.

• التأكد من سلامة و إجراءات الصرف و تثبيبات من اعتماد السلطة المخول لها.

• المراجعة المستندة لعملية الصرف.

• التأكد من أن عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي.

✓ تدقيق نظم المعلومات: الهدف هو التحقق من أمن و سلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية و التشغيلية في الوقت المناسب و أنها صحيحة و كاملة و مقيدة.

✓ تدقيق الأداء: الهدف من التدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية و الكفاءة و الاقتصادية، لأداء الموظفين و مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين، يطلق على هذا النوع من التدقيق

بالتدقيق الإداري لكونه يقوم بفحص شامل للإجراءات و الأساليب الإدارية و يتم في الآتي:

• تقييم الأداء: من حيث توافق السياسات و الخطط و الإجراءات المتبعة و مراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى استخدام الأمثل و كشف الانحراف مع إبراز التوصيات العلاجية.

• الحكم من الكفاية و ترشيد الإنفاق: أي ضياع في استخدام موارد المؤسسة و رفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع الجهود المكرر غير الضروري و أي إسراف في استخدام الموارد و عدم استخدام بكفاءة و فعالية.

¹ خلف عبد الله الوردات، تدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، ص55-

✓ التدقيق البيئي: هدفه قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة و التلوث و حمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية و مواردها و حماية البيئة من الإسراف أو الانقراض.

(2) أساليب التدقيق الداخلي:

لكي يحقق التدقيق أهدافه يتعين على المدقق القيام بما يلي: ¹

- ✓ التحقق من وجود أصول المؤسسة و صحة قيدها في الدفاتر.
- ✓ فحص المستندات و التدقيق في الدفاتر و السجلات و ذلك لاكتشاف و منع تكرار حدوثها مستقبلاً.
- ✓ التحقق من صحة الأرقام و المعلومات الظاهرة في القوائم المالية التي أعدتها الإدارة المختلفة.
- ✓ تقييم كذلك نوعية الأداء.
- ✓ التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعية للخطط المرسومة و الالتزام بها.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي:

أصدر معهد المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي في أمريكا بعام 1978 و تم تعجيلها في 1993 وقد أصدر المجمع المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي حيث تم تبويب تلك المعايير في ثلاث مجموعات رئيسية و المتمثلة فيما يلي: ²

- ✓ معايير الصفات.
- ✓ معايير الأداء.
- ✓ معايير التنفيذ التطبيق.

يتمثل الغرض من المعايير في: ³

✓ توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.

¹ إبراهيم ريج إبراهيم المدقون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، جامعة الإسلامية غزة، كلية قسم المحاسبة و التمويل، 2011، ص17.

² أمين السيد أحمد لطف، المراجعة الإدارية و تقييم الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص95.

³ المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي قام بترجمة هذه المعايير إلى اللغة العربية فريق عمل من مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين في لبنان بإشراف الأستاذ ناجي قاضي، ص1.

✓ توفير إطار مرجعي لأداء و تعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات قيمة مضافة.

✓ إرسال الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.

✓ تعزيز تحسين عمليات و أعمال المؤسسة.

✓ و منه نذكر معايير التدقيق المتمثلة فيما يلي:¹

(1) معايير الصفة: تهتم هذه المعايير بخصائص المدققين الداخليين، على سبيل المثال الاستقلال أو الموضوعية و المنظمات التي تقوم بأداء أنشطة المدققين الداخليين و هي تضم ما يلي:

- 1000 الغرض و السلطة و المسؤولية: يتم تحديد الغرض و السلطة و المسؤولية بنشاط المدققين الداخليين بشكل رسمي في قانون يتسق مع المعايير و يوافق عليه مجلس الإدارة.

- 1100 الاستقلال و الموضوعية: يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا كما يجب أن يكون المدققين الداخليين موضوعيين عند أداء مهامهم.

- 1200 الكفاية الفنية و العناية المهنية: يجب أن يتم أداء الارتباط بكفاية الفنية و عناية مهنية واجبة.

- 1300 برنامج ضمان الجودة و التحسين: على الرئيس التنفيذي للمدققين أن يعمل على تطوير و المحافظة على تأكيد الجودة و برامج التحسين، بما يقضي كافة أنشطة التدقيق الداخلي و مراقبة الاستمرار الفعال.

(2) معايير الأداء: تتصف معايير الأداء طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي كما تضع المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة نتناول ما يلي:

- 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي: على رئيس التنفيذي للمدققين أن يدير أنشطة التدقيق الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمنظمة.

- 2100 طبيعة العمل: أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم و الإسهام في تحسين إدارة المخاطر و نظم الرقابة و الحكومة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع نفسه، ص98.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

- 2200 تخطيط الارتباط: يجب أن يقوم المدققين الداخليين بتطوير و تسجيل خطة كل ارتباط و تشمل نطاق الأهداف، الوقت، الرقابة، و الحكومية.
 - 2300 أداء الارتباط: يجب أن يقوم المدققين الداخليين بتحديد و تحليل و تسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف الارتباط.
 - 2400 توصيل النتائج: يجب على المدقق الداخلي أن يبلغ نتائج الارتباط على الفور و في الحال.
 - 2500 مراقبة التقدم: على المدقق أن يضع و يحافظ على نظام المراقبة و سير النتائج التي يتم توصيلها للإدارة.
 - 2600 قرارات قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد المدقق أن قبول الإدارة للمخاطر لا يعد قبولاً للمؤسسة فإنه ينبغي عليه مناقشته ذلك مع الإدارة فإذا لم يتم الحل فإنه ينبغي أن يرفع كل من المدقق و الإدارة العليا تقريراً بذلك إلى مجلس الإدارة ليتولى فض النزاع.
- (3) معايير التنفيذ:** تتولى تطبيق معايير الصفات و معايير الأداء، و قد يكون هناك فئات متعددة من معايير التنفيذ مجموعة لكل نشاط من أنشطة التدقيق الداخلي، و لقد وجدت هذه المعايير من أجل أنشطة التأكيد و الاستشارة.

المطلب الثالث: تنظيم التدقيق الداخلي وآلية عمله

معظم الإدارات الحالية تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظن الرقابة لديها، حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي تمارس مختلف الأنشطة دون استثناء، و كذلك تراجع مختلف العمليات الإدارية و المالية و التشغيلية، و لكي يؤدي التدقيق الداخلي دوره بصورة سليمة و بفعالية كبيرة يجب أن يحظى بمجموعة من الخصائص، و تملك هذه الخصائص الكيفية التي يتموضع بها قسم التدقيق الداخلي لتنظيم المؤسسة، بحيث يجب أن يتصف بما يؤهل قسم التدقيق الداخلي لأداء مهامه بكل نزاهة و موضوعية و جدية.

أولاً: تنظيم التدقيق الداخلي:

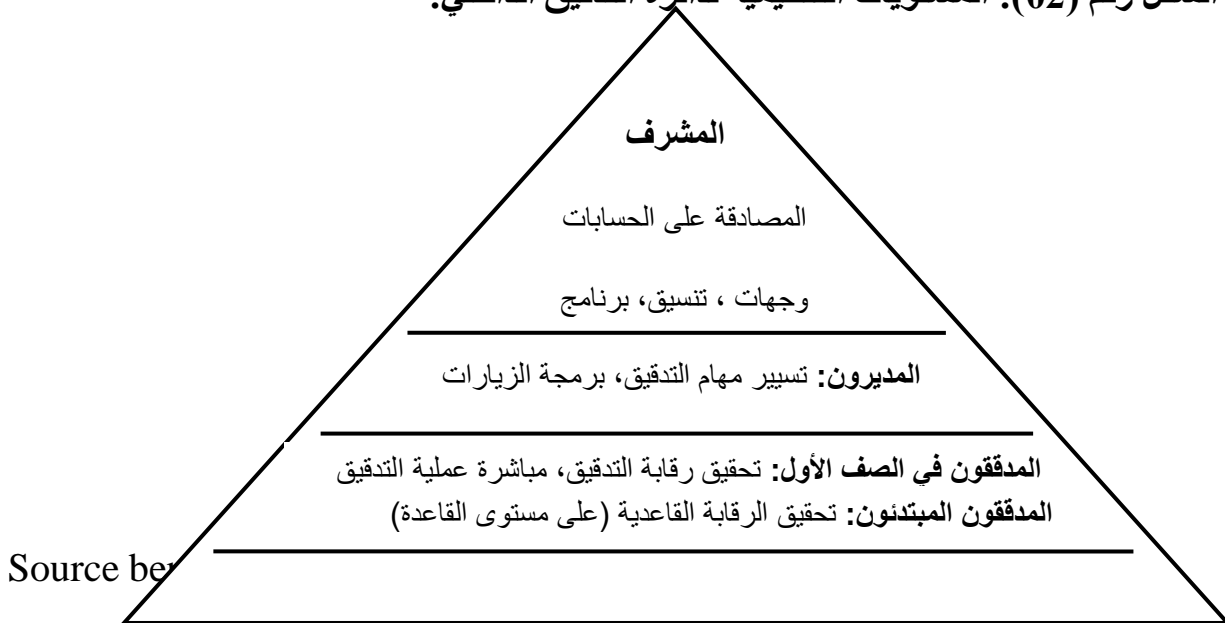
قسم التدقيق الداخلي يتكون عادة من عدد قليل من المدققين الداخليين مقارنة مع معظم الأقسام الأخرى و قد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مدقق داخلي واحد، كما أنه قد يتسع

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

قسم التدقيق الداخلي في تنظيمات أخرى و ذلك لیتضمن عدد كبير من المدققين يعملون وحدهم تحت تنظيم كبير محكم بخلاف المصالح الأخرى¹.

و على هذا الأساس يتحدد شكل وحجم التدقيق الداخلي في المؤسسة على معيارين أساسيين هما:²
(1) حجم المؤسسة: هو محدد أساسي لطبيعة التدقيق الداخلي المعتمد في المؤسسة فلا يمكن في هذا المجال تصميم هيكل للتدقيق الداخلي موحدًا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، و ينطوي الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي عادة على ثلاث مستويات من المدققين ممارسي المهنة و ذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): المستويات التنظيمية لدائرة التدقيق الداخلي:



يتحمل المشرف على قسم التدقيق كل المستويات العام للقسم، وهو يقوم بإعطاء التوجيهات العام للقسم، كما يقوم بالتخطيط و وضع سياسات و إجراءات التدقيق، وإدارة العاملين معه بالقسم و التنسيق مع المدققين الخارجيين و وضع برنامج و النماذج المختلفة للتحقق من جودة التدقيق.

(2) مركزية و لا مركزية التدقيق: إن كبر و حجم المؤسسات و اتساعها جغرافيا يحتم وجود هيكل قارة نسبيا لتسيير الأنشطة في مناطقها بغية ممارسة الرقابة على هذه الهياكل، ومنه يوجد نوعين من التدقيق الداخلي وفقا لهذا الوضع هما:³

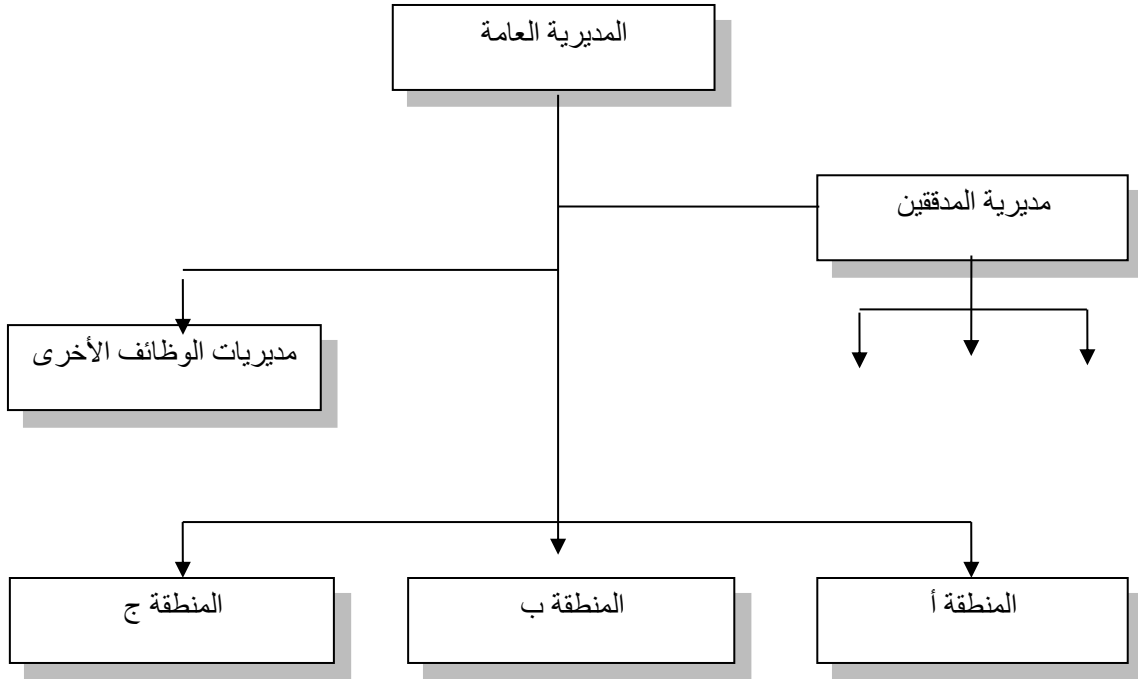
(1-2) التدقيق الداخلي المركزية: يكون باعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم ببرمجة الزيارات المختلفة الميدانية لفروع هذه المؤسسة كما يظهر في الشكل التالي:

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق ذكره، ص 118-119.

² صديقي مسعود، أحمد نقار، المراجعة الداخلية، مطبعة مزورا، ط1، 2010، ص86-87.

³ مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، مرجع سابق ذكره، ص 119.

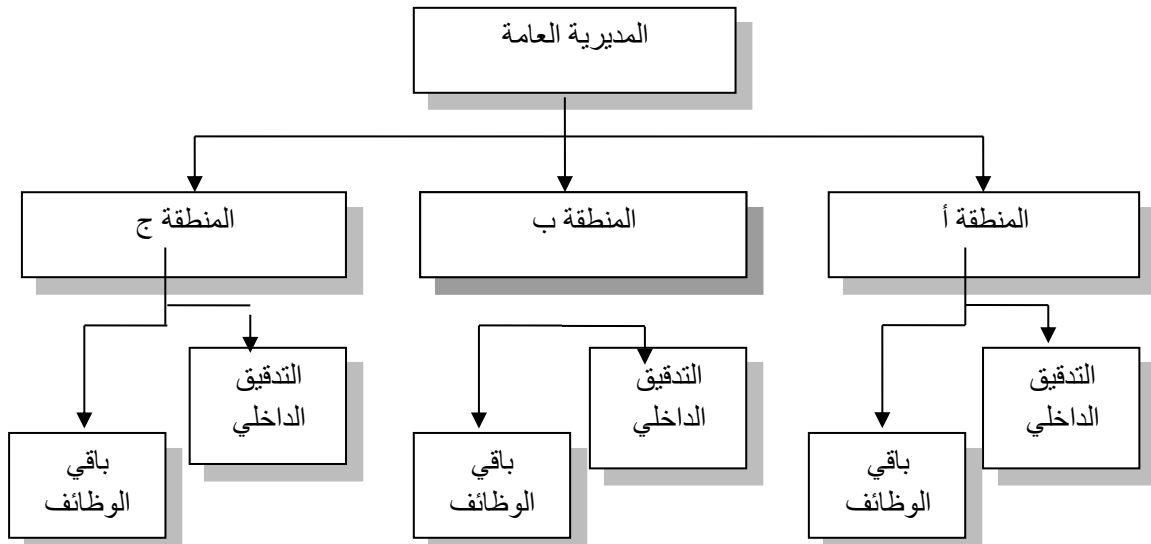
الشكل رقم (03): التدقيق الداخلي المركزية



المصدر: من تصور الباحث انطلاقاً من أطروحة مسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، ص 54.

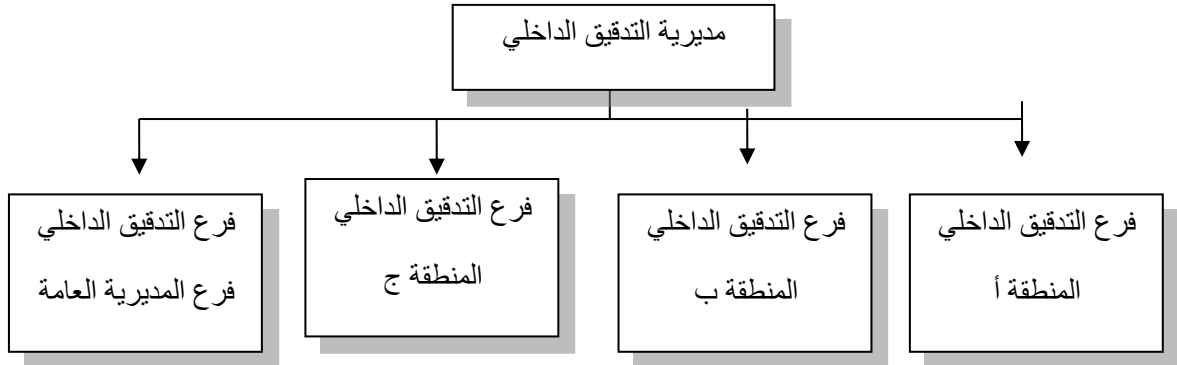
2-2) التدقيق الداخلي لا المركزية: في ظل هذا النوع هياكل تدقيق داخلي على مستوى كل منطقة نشاط أي يكون على مستوى كل فرع أو تكتل جغرافي معين للمؤسسة قسم التدقيق، و يظهر هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) التدقيق الداخلي لا المركزية:



المصدر: من تصور الباحث انطلاقاً من أطروحة مسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، ص 55.

2-3) التدقيق الداخلي المختلطة: هنا يتم المزج بين النوعين الأولين بحيث يتم إرساء مديرية التدقيق الداخلي على مستوى المديرية العامة للمؤسسة، و جعل فروع لها على مستوى كل منطقة نشاط و هذا وفقاً للشكل التالي: الشكل رقم (05) : التدقيق الداخلي المختلطة:



المصدر: مسعود صديقي، أحمد نقار، مرجع سابق ذكره، ص 56.

كما أن وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة تتناول المجال التقييمي في المؤسسة، و كذلك الوقائي لأصول المؤسسة، ثم النواحي الإنشائية بتقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمة المؤسسة، فإن مجالها يتسع و يجعلها إدارة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة، فالمدقق الداخلي مستقل في تنفيذ مهام وظيفته و لا يملك السلطة على إعطاء الأوامر بصفة مباشرة للموظفين، فهو يتأكد من التماشي مع السياسات و الإجراءات و السجلات و فحصه بغرض مسؤولية المخطئ، حيث أن

ما يقوم به من فحص لا يبعد المسؤولية عن الأفراد الذين قاموا بالعمل.¹

و من خلال هذا يمكن القول أن المدقق الداخلي مستقل في عمله من ناحيتين:²

1) مكانة في التنظيم الوظيفي، و ارتباط عمله بالمستويات العليا، حيث أن تعضيد الإدارة له يحقق الاستقلال في عمله و تحقيق ما يوكل إليه من عمل، فرييس إدارة التدقيق المسؤول أما المستويات العليا للإدارة، نظراً لأن ما سيكشفه عمله أثناء تأديته له و اهتمامات مجلس الإدارة.

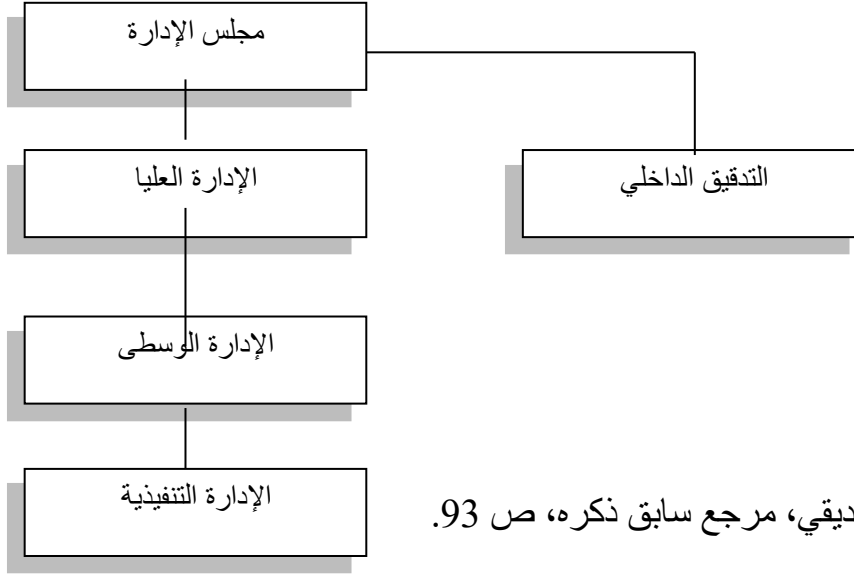
2) إن المدقق الداخلي يقوم بوظيفته من حيث الفحص و التقييم و مراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة، و لهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية.

و يمكن أن يظهر لنا موقع قسم أو دائرة التدقيق الداخلي من خلال الشكل التالي:

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق ذكره، ص 120.

² صديقي مسعود، أحمد نقار، مرجع سابق ذكره، ص 92.

الشكل رقم (06): تموضع التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي:



المصدر: مسعود صديقي، مرجع سابق ذكره، ص 93.

ثانياً: آلية عمل التدقيق الداخلي:

تختلف طريقة أداء المدقق الداخلي تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة و نوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها و النظام الإداري الذي تديره إدارتها.¹

بداية يجب على المدقق تدقيق ذلك الجزء من نظام الرقابة الذي يحقق أفضل منفعة مقابل التكلفة التي يتم تحملها و تتضمن تلك التكلفة وقت فريق التدقيق و ما يتعلق به من تكلفة، كما تتحقق المنفعة من ما يتم التوصل إليه من عملية التدقيق بما يمكن من تحسين الرقابة على الجوانب الرئيسية في عمليات التنظيم، و ذلك إلى جانب تجنب ما كان يمكن أن يقع من خسائر و على الرغم من أن تكلفة القيام بعملية التدقيق تعتبر من العوامل التي يأخذها المدقق في الاعتبار، إلا أن العامل الأساسي الذي يحكم توزيع الموارد التي تتعلق بالتدقيق الداخلي هو مخاطر الفشل في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف الرقابة الداخلية، و يمكن تصنيف تلك المخاطر تبعاً للأهداف الخمسة للرقابة الإدارية على النحو التالي:²

- ✓ عدم دقة المعلومة المالية و التشغيلية.
- ✓ الفشل في إتباع السياسات، و الخطط، و الإجراءات، و القوانين.
- ✓ ضياع الأصول.
- ✓ الاستخدام غير الاقتصادي و غير الكفء للموارد.
- ✓ الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

¹ فتحي رزقت السوافيري و آخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، دارا لجامعة الإسكندرية، 2002، ص 65.

² رصا خلاصي، مرجع سابق ذكره، ص 121.

و منه يقوم المدقق بوضع إستراتيجية التدقيق و خطة تكون ملائمة يأخذ بعين الاعتبار عند وضعها:

✓ دراسة هيكل المؤسسة.

✓ دراسة الأنظمة الإدارية و المالية في المؤسسة.

✓ الوقت اللازم لتنفيذ الخطة.

و بعد وضع البرنامج التي يراه كافي لإتمام عملية التدقيق يقبل على مباشرة عملية التدقيق و التي تتلخص كما يلي:¹

1- الفحص:

إن نشاط التدقيق الداخلي فيما يختص بالفحص فإنه يشمل السجلات المحاسبية و مراقبة الأصول و التحقق من التقارير المالية، و تظهر فاعلية التدقيق الداخلي في المؤسسة حيث يقوم المدقق الداخلي بزيارة الفروع نظرا لبعدها عن المركز الرئيسي و الإدارة المركزية للمؤسسة، مما يقتضي فص سجلاتها و رقابة أصولها.

و قد لا يتمكن من تطبيق رقابة داخلية بالفروع نظرا لصغرها و عدم جدواه اقتصاديا، على هذا فإن على الإدارة المركزية أن تتأكد من أن المسؤولين الملقاة على مديري الفروع فيما يخص الحفاظ على الأصول و التسجيل الدفترى قد نفذت بصورة سليمة.

إن الهدف من الفحص و التحقيق يتمثل في التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية و جمع الأدلة و القوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات، و ما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية و إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

2- التحليل:

يقصد بالتحليل الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية و الحسابات الإجراءات المحاسبية و المستندات و السجلات و التقارير التي تقع داخل نطاق الفحص، و يتطلب إجراء المقارنة و الربط بين العلاقات أي بعض المؤشرات، و كذلك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الغير طبيعية.

¹ محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 188.

3- الالتزام:

يقصد بالالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة بأداء العمليات وفقا للطرق و النظم و القرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم، و القرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت من خلال الممارسة المصرح بها.

4- التقييم:

إن عملية الفحص و التحليل ينتج من خلالها المدقق الداخلي مقدره الحكم على مدى قوة النظام الموضوع و نقاط الضعف فيه، مما ينعكس على التقرير الشخصي إذ يقتضي تقييم تجميع البيانات و المعلومات و تقصي الحقائق و بالاستعانة بأراء المسؤولين و اقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء و الاقتراحات.

5- التقرير:

يبرز التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي آراء فنية حول المشكلة و أهميتها و طريقة معالجتها وما توصل إليها من نتائج و توصيات.

كما يفضل عرض التقرير على المسؤول على النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور، و تتبلور قدرة المدقق الداخلي على العرض الواعي و الواضح لما قام به من فحص و تقصي.

من خلال كل ما سبق فإنه على العموم يجب أن تقتضي عملية التدقيق ما يلي:¹

✓ التخطيط الميداني و الورقي.

✓ فحص و تقييم المعلومات التي تم التوصل إليها.

✓ توصيل النتائج إلى مجلس الإدارة.

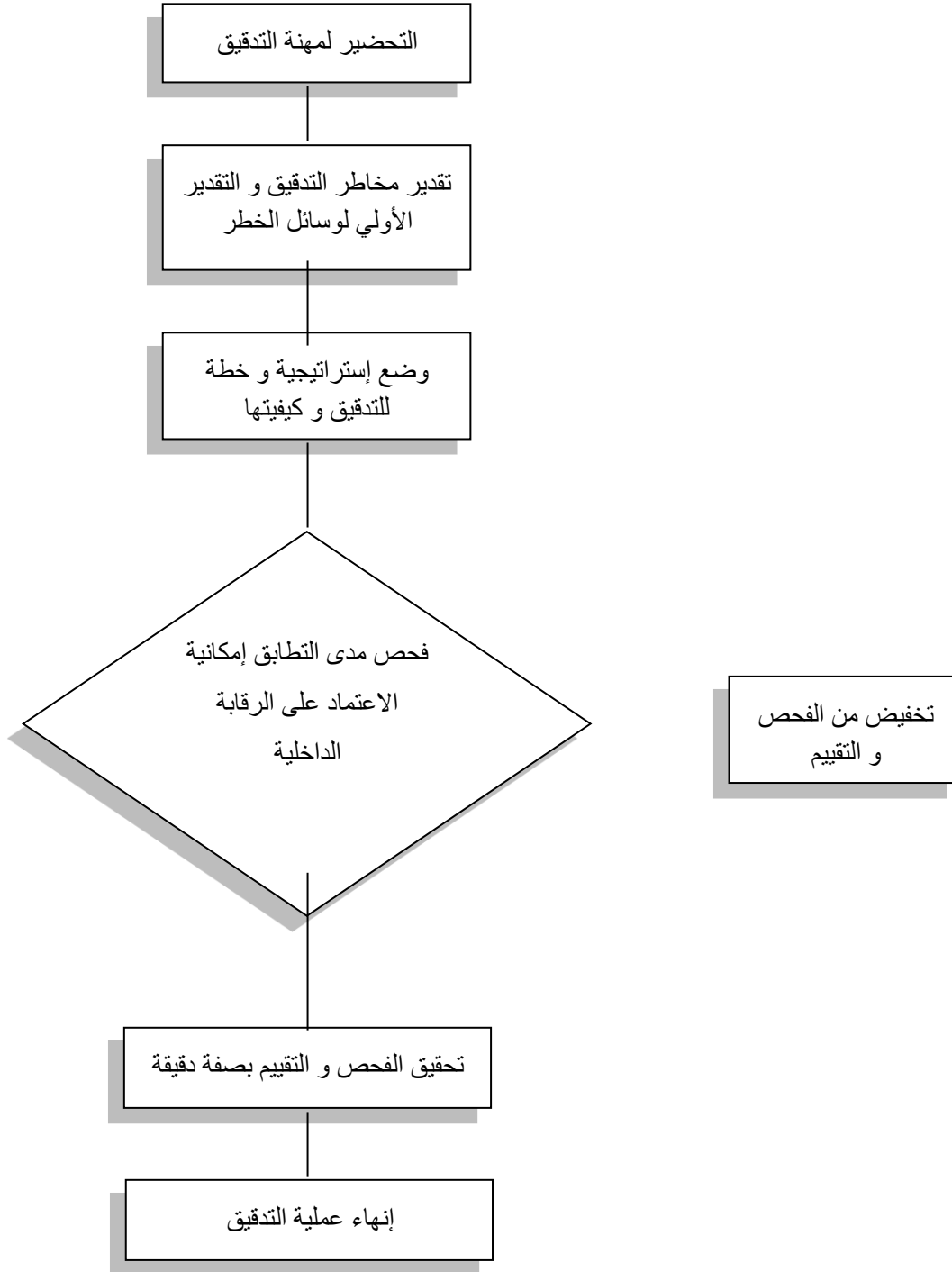
✓ المتابعة لتنفيذ النتائج و التوصيات.

¹ صديقي مسعود، أحمد نقار، مرجع سابق ذكره، ص 104.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

و يمكن إظهار الخطوات التي يتم القيام بها عند أداء مهام التدقيق الداخلي من الشكل التالي:

الشكل رقم (07) : خطوات عملية التدقيق الداخلي:



المصدر: فتحي السوافيري و آخرون، مرجع سابق ذكره، ص

خلاصة الفصل

يمكننا استنتاج من خلال الفصل أنه ظهرت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، واقتصر مفهوم التدقيق الداخلي في البداية شأنه شأن التدقيق

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

بشكل عام على التدقيق المالية والمحاسبية الهادفة إلى تصيد الأخطاء وقد ازدادت الحاجة إليها وتطورت وزادت فعاليتها بعد الحرب العالمية الثانية

ونظرا للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام ومجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص تطور التدقيق الداخلي ليصبح أوسع نطاقا وأكثر شمولاً إذ أصبح يشمل جميع مجالات عمل الشركة المالية والتشغيلية وذلك بسبب كبر أحجام الشركات وتوسعها الجغرافي وزيادة التعقيد في العمليات ولا مركزية الإدارة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة

وازدادت الحاجة إليها بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية وحدث تركيز كبير على ظاهرة التحايل المالي والغش والتلاعب. وكذلك ساهم في تطور التدقيق الداخلي الفضائح المالية التي هزت عددا من كبريات الشركات في الغرب مثل انرون في الولايات المتحدة الأمريكية وشركة بارمالات الإيطالية وغيرها من الشركات

الفصل الثاني:

جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد

حتى تكون المعلومات المحاسبية جدة يجب أن تتوفر فيها خصائص معينة و ذلك حتى تكون معلومات ذات دلالة بالنسبة لمستخدميها بصفة عامة لتساعدهم في اتخاذ القرارات، و منه فان قياس جودة المعلومات المحاسبية يكون بمدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و التي سيتم التطرق إليها بجزء من التفصيل في هذا البحث، و قد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

خصص المطلب الأول للتحديث عن مفاهيم و خصائص المعلومات المحاسبية، أما المطلب الثاني فخصص للتحديث عن قياس جودة المعلومات المحاسبية، و المطلب الثالث تحدثنا فيه عن العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: مفاهيم و خصائص المعلومات المحاسبية

مع تزايد أهمية القرارات ذات الطابع الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية ازدادت الحاجة إلى المعلومات مفيدة من بينها المعلومات المحاسبية التي تستخدم في صنع قرارات فعالة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعرف بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية و التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا.¹

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات في ترشيد القرارات، يجب أن تتصف بخصائص معينة و ذلك بوجود مقاييس معايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، و تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية.

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تعريفها بأنها المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و أن تخلو من التحريف و التضليل، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية المهنية والفنية، بما يساعد في تحقيق الهدف من مستخدميها.²

خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

و نستنتج أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص النوعية لها حيث يوجد نوعين من الخصائص رئيسية و خصائص ثانوية، و إنه من الضروري التطرق لها.

1) الخصائص الرئيسية: هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية المنشورة و إلا فقدت هذه المعلومات أهميتها و أصبحت غير مفيدة للمستخدمين و تتمثل في:³

1-1) الملائمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، و تكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار، و حتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ) الملائمة في التوقيت:

¹ مهدي مأمون حسن، نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013، ص117.

² محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، العدد الأول، مصر، 2005، ص 26.

³ بوركاب مصطفى، لافي إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي و أثره على جودة القوائم المالية، مذكرة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم المالية و المحاسبة، البويرة، 2014/2015، ص 10-11

إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدمين بتوقيت مناسب، يساعده في اتخاذ القرار المناسب، بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمان غير كافٍ و توقيت غير ملائم.

(ب) القدرة على التنبؤ في المستقبل: يجب أن تساعد هذه المعلومات للمستخدم و تحسن من قدرتها على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، و يمكن للمعلومات و التقارير المالية أن تقوم بهذا الدور من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية حين تصدر القوائم المالية.

(ج) القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: و تعرف أيضا بالتغذية العكسية، و يقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار و المستخدم في تقييم صحة توقعاتها السابقة، و بالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق و أن اتخذها بناء على هذه التوقعات.

(2-1) الموثوقية: هي الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة و تعتبر المعلومات ذات موثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المادية، حيث الموثوقية تنفرع بأمانة المعلومات و بإمكانية الاعتماد عليها و تنفرع إلى: ¹

(أ) القابلية للتحقق: وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي، و أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها.

(ب) الحيادية: تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، و حيادية المعلومة يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد عرض المعلومات المحاسبية، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

(ج) الوفاء (خاصية الصدق في التعبير): لكي تحقق المعلومات المحاسبية الجودة منها فيجب توفر أكبر قدر من الملائمة و الموثوقية في الوقت نفسه.

(2) الخصائص الثانوية: الخصائص الثانوية تعتبر مكملة للخصائص الأساسية، حيث يتفاعلا معا من أجل إنتاج معلومات مفيدة تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:²

¹ بن قطيب على، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص91.
² رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013/2014، ص 75-78.

1-2 قابلية للمقارنة: يقصد بها تلك المعلومات التي يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً، حيث تعد خاصية قابلية للمقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل و الرقابة بهدف تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، و ذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لمؤسستين أو أكثر من بعضهم البعض، و هذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون أو بمقارنة بيانات نفس الشركة لعدة فترات زمنية و هو ما يدعى بالمقارنة في حالة الحركة.

2-2 الثبات: هو الانتظام و الاستمرار في تطبيق الأساليب و القواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل المؤسسات الاقتصادية، و هذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن، و يعتبر الثبات خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة و تقديم المعلومات مفيدة.

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية، يمكن تحديدها بصفة عامة على نحو التالي:¹

1) الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر، و لاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية و بالرغم من أهمية المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه، لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل، و بالتالي فهي على درجة من عدم التأكد لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة من أجل توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2) المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة استخدامها و يمكن أن تتخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

1-2) المنفعة الشكلية: و تعني كلما شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرارات كلما كانت قيمة هذه المعلومة عالية.

2-2) المنفعة الزمنية: يعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة و من ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي يعظم كلا من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات.

¹ مؤيد الفضل عبد الناصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 305-306.

2-3) المنفعة التقييمية و التصحيحية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات و كذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3) **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعتبر الفاعلية عن مدى تحقيق الشركات لأهدافها من خلال موارد محددة، و على ذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة ومن ثم فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

4) **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** التنبؤ يقصد به الوسيلة التي تمكن من استعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع أحداث و نتائج المستقبل، و أن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات.

5) **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق المبادئ الاقتصادية على نظم المعلومات و الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية كما يلي:¹

1) **العوامل البيئية:** إن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، و أن التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع و الاختلاف في الظروف البيئية من بلد لآخر.

2) **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، و إذا لم يترتب على مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، و تنتمي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين و المستخدمين الآخرين للمعلومات، و تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة و تخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات بجمع المعلومات.

¹ مداح عبد الباسط، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2018/2017، ص 96-97.

(3) **العوامل الاجتماعية:** العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر لها صدى على التطبيقات المحاسبية، حيث يعد البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسبة الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفر بإحتياجات كافة الفئات في المجتمع و عدم التحيز لأنه يؤثر على الإفصاح المحاسبي.

(4) **العوامل السياسية:** اختيار سياسة له أثار اقتصادية و اجتماعية بعضها حقيقي و الآخر يمكن تصوره على أنه كذلك، و في كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسات المحاسبية المعنية، و كذلك بعضهم يبحثون عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها.

(5) **العوامل القانونية:** تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين المؤسسات و التشريعات القانونية و الضريبية و المقاييس التنظيمية الأخرى، و يمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

(6) **العوامل الثقافية:** يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسات المحاسبية و التدقيق بشكل عام و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالمستوى التعليمي ضروري لفهم محتوى التقارير المالية و استخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة.

(7) **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** من العوامل المتعلقة بالمعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال و تحليل و معالجة عرض المعلومات، و الانتشار الواسع و السريع له كان له الأثر في:

- ✓ الانخفاض الكبير و المستمر في كلفة الانتاج و الحصول على المعلومات.
- ✓ زيادة كمية المعلومات المالية لاحتياجات المؤسسة و المستخدمين.
- ✓ إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في الوقت.
- ✓ إعداد بيانات أعمق للمستخدمين و لعدد من السنوات.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية و علاقتها بالتدقيق الداخلي

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل و يعد التدقيق الداخلي أحد أهم تلك العوامل من خلال الدور الذي يقوم به في الرقابة على مختلف العمليات المالية و التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

فخصص المبحث الثالث لدراسة علاقة التدقيق الداخلي بجودة المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول، و الإفصاح المحاسبي و نجاعته في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في المطلب الثاني، و كذلك أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق صدق و شرعية المعلومات المحاسبية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف مواطن القصور في نظام الرقابة الداخلية من أجل العمل على معالجتها و بالتالي تطوير و تحسين الرقابة الداخلية، كما يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

أولاً : تعريف الرقابة الداخلية: هناك تعاريف كثيرة للرقابة الداخلية من بينها ما يلي:

تعريف لجنة طرائق التدقيق CPA: "الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية، و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها، و زيادة الكفاية الإنتاجية، و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة"¹.

تعريف لجنة المنظمات الراعية COSO: "الرقابة الداخلية هي سلسلة من الإجراءات و العمليات، تتم بواسطة مجلس إدارة المؤسسة، و موظفيها الآخرين و تصمم لتوفر تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي تشملها المجموعة التالية"².

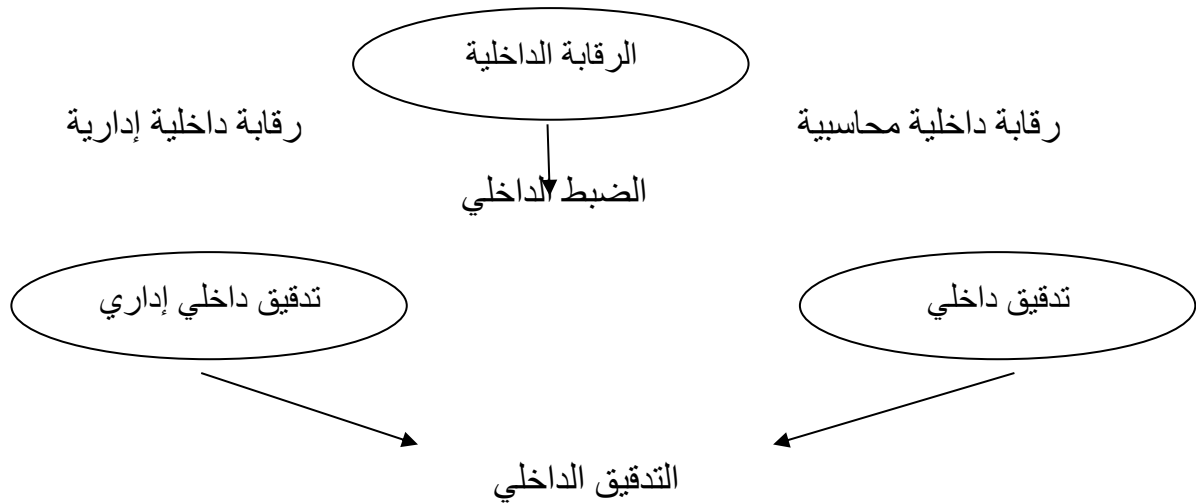
- ✓ كفاءة و فاعلية العمليات.
- ✓ مصداقية التقارير المالية.
- ✓ الالتزام بالقوانين و التعليمات ذات العلاقة.

¹ خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 167.
² لجنة المنظمات الراعية، الرقابة الداخلية – إطار متكامل -، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية، 2010، ص 17.

التدقيق الداخلي يعتبر من أهم عناصر الرقابة الداخلية، و دور المدقق الداخليين حصر في مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، و كذا تقييم هذه الإجراءات و مراقبة مدى توفر مقومات نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك إن المشاركة الفعالة من مجلس الإدارة و وجود قسم تدقيق داخلي فعال يمنع هيمنة الإدارة على هيكل الرقابة الداخلية، كما يشكل عائقا أما عمليات الغش التي تقوم بها الإدارة.

يعتبر التدقيق الداخلي من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية و العمل على تحسينها في الشركة، و الشكل الموالي يوضح موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية:¹

الشكل رقم: (08) موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية



حيث تقع مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه، و الإدارة تعتمد في متابعة أداء هذا النظام على المدققين الداخليين، حيث يشير المعيار رقم 2021 إلى أنه ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في وضع آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية و كفاية تلك الآليات، و كذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر للمؤسسة، و إذ أخذنا في الاعتبار أن تطوير نظام الرقابة الداخلية يرتكز على أربع مسؤوليات هي وضع الإجراءات الرقابية، تطبيق الإجراءات الرقابية، اختار مدى الالتزام بها و أخيرا تقييمها.

حيث إن مسؤولية المدقق الداخلي تقتصر فقط على اختبار مدى التزام الإجراءات الرقابية و تقييمها في حيث أن مسؤولية وضع الإجراءات و تطبيقها تقع على عاتق كل من الإدارة التكتيكية و الإدارة

¹ محمد علي محمد الجابري، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، رسالة جامعة صنعاء، اليمن، 2014، ص34.

التنفيذية، و يقوم أيضا قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى كفاية و فعالية نظام الرقابة الداخلية و لكن بطريقة أكثر تنظيما وشمولية مما تقوم به الإدارة ذاتها، كما أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يزيد من اعتماد المدقق الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية، كما يمكن لها الاعتماد على بعض الكشوفات و القوائم التي أعدها المدقق الداخلي¹.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي و نجاعته في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم و المبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة و منفعة البيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، و التي تستخدم لأغراض عدة منها:

اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان في المؤسسات كذلك يساهم في تحقيق فاعلية و كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة و على المستوى الاقتصادي القومي.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف طارق عبد العالي بأنه: " عملية و منهجية توفير المعلومات، و جعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة المعروفة و المعلومة من خلال النشر و الانفتاح"².

يعرفه خالد الخطيب: "بأنها إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الأطراف الخارجية عن المؤسسة بحيث تعينها على اتخاذ القرارات رشيدة"³.

يتضح من هذا التعريف أن الهدف من الإفصاح يتمثل في توفير معلومات تفيد المساهمون، المستثمرون، المقرضون، الموردون، و غيرهم في اتخاذ قرارات رشيدة و ليس المستثمرون فقط بحيث يتم عرض هذه المعلومات في القوائم المالية.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي: هناك عدة أنواع للإفصاح تتمثل في ما يلي: ¹

¹ بارهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة الشركات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة، قسنطينة 2، 2013/2014، ص 84.

² طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 731.

³ خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، مجلة، جامعة دمشق، العدد2، جامعة دمشق و جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2002، ص 153.

(1) الإفصاح الكافي: و يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المحاسبية.

(2) الإفصاح الكامل: ويشمل الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المحاسبية بمعلومات قد لا يكونوا بحاجة إليها.

(3) الإفصاح العادل: يشمل الإفصاح عن المعلومات بطريقة تتضمن وصول نفس القدر منها إلى كافة المستفيدين دون وجود تحيز إلى جهة معينة، من خلال استخدام أسلوب أو مصطلحات سهلة الفهم من قبل الجهات المستفيدة.

(4) الإفصاح الإلزامي: و يتضمن الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة و ذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة إلا أن القوانين المختصة لم توليها الاهتمام الكافي لإظهارها.

(5) الإفصاح الإعلامي: هنا الإفصاح عن معلومات إضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي القوائم المحاسبية فهو يظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية المهمة.

ثالثا: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:²

(1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

(2) تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

(3) تحديد طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

(4) تحديد أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

(5) توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

(1) **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تعددت الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة و منها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومثال ذلك الملاك الحاليون و المحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية... الخ.

¹ إيناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة و الإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية و أدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية العراقي، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 07، 2002، ص 5.
² ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، قسم علوم التدبير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 88-95.

(2) تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية: خاصية الملائمة تتطلب وجود صلة وثيقة بين طرق إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من جهة و الغرض الرئيسي من استخدامها من جهة أخرى، بمعنى أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو مستخدم بديل، و عليه ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملائمتها و التي تعد المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

(3) لتحديد طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها هناك نوعين هما:

✓ المعلومات الكمية (المالية): يهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام أو الخاص، وتتمثل هذه المعلومات في خمسة مجالات أساسية و هي الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في الحقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، و قائمة الأرباح المحتجزة.

✓ المعلومات غير الكمية (غير مالية): يتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية و الملحقة أو الملاحظات الهامة، بالإضافة إلى تقرير الإدارة، و يقول هندركسون: تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة و الإفصاح عنها مستمر إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

(4) تحديد أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها و ترتيب و تنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية ووفقاً لمبدأ الأهمية النسبية يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر و بسهولة.

(5) توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية : نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب من الأمور الهامة التي تزيد من قيمتها و تجعلها أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الصائبة. حيث أن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)¹ أعلنت أن توقيت التقارير هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي في تحقيق مصداقية و شرعية المعلومات المحاسبية
تعتبر مسألة مصداقية المعلومات الهدف الرئيسي الذي ينشأ من أجله التدقيق، كما أن العلاقة بين التدقيق الداخلي و نظم المعلومات المحاسبية تبين أن للتدقيق الداخلي مساهمة كبيرة من خلال فعاليتها في تقليل الأخطاء و إمكانية الحد منها و هذا من خلال نظام الرقابة السليم لهذه البيئة.

¹ عبد الحي مرعي، محمد الصبان، محمد القيومي، أصول القياس و الإتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، 1988، ص159.

أولاً: أهمية المعلومات المحاسبية الصادقة و دورها في اتخاذ القرارات:

إن المعلومات المتاحة لمتخذ القرارات تأثير كبير على القرار الذي يتخذه فكلما زادت تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرارات أفضل و العكس صحيح الأمر الطي يجعل الإدارة تبحث عن أفضل المعلومات، باعتبارها تزيد رصيد المعرفة لمتخذ القرارات و تقلل من جوانب المخاطرة. و عليه إن اتخاذ القرارات و المعلومات موضوعان مرتبطان يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر، حيث أن عملية اتخاذ القرارات تتركز في كل مراحلها على المعلومات التي بحوزة متخذ القرار.¹

ثانياً: مخاطر عدم مصداقية المعلومات المحاسبية:

انعدم توفر المعلومات الكافية و المناسبة و كذا المعلومات الصحيحة التي تعتاد عليها المؤسسة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، حيث أن سلامة و فعالية القرار يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة و كفاية المعلومات التي يليها القرار، و تحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها و في كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة و حديثة تساعدهم في اتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية، الوقت، التكلفة، إضافة لكون المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد و بناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن يكون ملائمة من حيث النوعية، الدقة، الشمول، الكفاية، الوقت، و التكلفة.²

خلاصة الفصل:

إن وظيفة التدقيق هي وظيفة شاملة داخلية ضرورية تابعة للمؤسسة تقوم بنشاط رقابي مستقل لقياس فعالية الوسائل الرقابية المطبقة، و الوظيفة الأساسية للتدقيق الداخلي تكمن في القيام بفحص انتقادي تقيمي لنظام الرقابة الداخلية فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بالحماية أو البناء، كل هذا يهدف لاكتشاف العيوب و الأخطاء و التلاعب الموجود و العمل على تصحيحها في الوقت المناسب لتجنب أكبر قدر ممكن من الخسارة، كما تعتبر المعلومات المحاسبية المقوم و الموجه للقرار والتي يتكون منها أساساً لما توفره هذه المعلومات المحاسبية من أمن و ضمان كمتطلبات أساسية و ضرورية في عالم الأعمال، و عليه و جب أن تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، و لا تكتسب هذه المعلومات هذه الخاصية إلا إذا تم تدقيقها من قبل المدققين الداخليين.


¹ مصطفى الدلاهمة، أساسيات تنظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 52.

² شبيب أحمد بيد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 35.

الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

و من خلال ما سبق نستنتج أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال:

- تدقيق البيانات و بالتالي الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- يعمل على التحقق من صحة المعلومات و البيانات الشخصية في المؤسسة.
- يعمل على فحص و تقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، و مدى تحقق أهدافها، و التي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.



خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و تحقيقاً لأهداف دراسة البحث لقد حاولنا التطرق لمختلف الجوانب التي لها علاقة بالموضوع، حيث وجدنا أن التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تمارس بكل موضوعية في جميع مجالات وظائف المؤسسة، و التي ترمز بصفة عامة إلى فحص مدى صحة المعلومات المحاسبية، و التي تلعب دور كبير و أساسي فهي تمثل نقطة الانطلاق و الارتكاز لأي قرار سيتم اتخاذه لأن كل قرار كما يتضمن الفرص يتضمن التهديدات التي عواقبها قد تكون وخيمة و مكلفة، فلا بد أن تكون المعلومات المحاسبية الذي يستند عليها في هذا الإطار تتصف بالخصائص الضرورية المناسبة لنوع و طبيعة القرار المتخذ.

فبعد معالجتنا و تحليلنا لمختلف جواب الموضوع في الفصلين حاولنا الإجابة على الإشكالية و المتمثلة في

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟

و عند اختبارنا للفرضيات توصلنا إلى أن :

الفرضية الأولى : دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، فرضية صحيحة

اعتماداً على تصريحات الخبراء التي أكدت على كون التدقيق الداخلي أداة رقابية تعمل على التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية، من خلال القيام بعمليات دراسته و تقييمه لاكتشاف أوجه القصور فيه و بالتالي اقتراح الحلول الملائمة، كما تساعد عدة عوامل في كيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية أبرزها التزام المدقق الداخلي بالمهام و معايير الممارسة المهنية الدولية.

الفرضية الثانية: التدقيق الداخلي يساهم في تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إظهار المعلومات المحاسبية بشكل يعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة دون تضليل و هذا ما يساعد المدقق الداخلي في إعداد تقاريره بسهولة تامة مما يجعلها تتميز بالمصداقية و الموثوقية و اتخاذ قرارات رشيدة لصالح المؤسسة.

الفرضية الثالثة: التدقيق الداخلي يساهم في صدق و شرعية المعلومات المحاسبية، تعبر
صحيحة

نظرا لتوفير تصريحات المدققين الداخليين و الذين لهم صلة بالتدقيق مع ما جاء به في الدراسة
النظرية، حيث توجد شروط معينة يجب توفرها في المدقق الداخلي سواء كانت مؤهلات عملية و
علمية، أو آداب و سلوك المهنة و ذلك ليقوم بإعداد تقارير يتضمن رأيه الفني المحايد، حول
مصدقية المعلومات المحاسبية.

من خلال ما درسنا و ما تم التطرق إليه في موضوع بحثنا توصلنا إلى النتائج المتواضعة التالية:

- ❖ عدم وجود إدارة أو قسم خاص بالتدقيق الداخلي في فروع المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ استقلالية مصلحة التدقيق الداخلي عن باقي المصالح.
- ❖ هناك علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي و كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- ❖ إن توفر الاستقلالية و الحيادية لدى المدقق الداخلي يعزز من الثقة في الرأي الذي يبديه في
تقريره عن المعلومات المحاسبية.
- ❖ هناك مجموعة من المعايير الواجب توفرها في تقرير المدقق الداخلي حتى يلبي حاجات
مستخدمي المعلومات.
- ❖ يساهم التدقيق في زيادة و موثوقية المعلومات المحاسبية سواء من حيث ناحية صدقيه
المعلومة أو قابليتها للقياس أو حياديتها.
- ❖ أهمية الإفصاح المحاسبي و الشفافية في المعلومات المحاسبية التي عرضها في القوائم
المالية سيكون له أثر إيجابي.
- ❖ تزداد جودة المعلومات المحاسبية كلما توفرت خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية مما
يساهم في عملية اتخاذ القرارات.

التوصيات:

رغم دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية إلا أنه يوجد بعض النقائص و التي أدت بنا إلى اقتراح بعض التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة إنشاء لجنة للتدقيق الداخلي بالمؤسسات من أجل تفعيل هذه الوظيفة.
- ❖ على المؤسسات ذات الحجم الكبير تعيين أكثر من مدقق داخلي يتوفر فيهم مؤهلات علمية، في مجال المحاسبة و التدقيق ولديهم خبرة مهنية مقبولة.
- ❖ ضرورة تعاون الموظفين مع المدقق الداخلي و العمل بتوصياته.
- ❖ وضع قاعدة قانونية لمهنة المدقق الداخلي.
- ❖ العمل على إصدار معايير تدقيق داخلية في الجزائر لتلاءم مع البيئة الجزائرية أو تبني معايير الدولية.
- ❖ إصدار قوانين و تشريعات تلزم المؤسسات لوضع لجان خاصة بالتدقيق الداخلي.
- ❖ العمل على تدعيم استقلالية المدقق الداخلي من خلال إصدار قوانين تقرر ذلك.

أفاق الدراسة:

من خلال بحثنا هذا و رغم محاولتنا الإلمام بكل جوانب هذا الموضوع إلا انه يمكن إضافة بعض الدراسات التي يمكن أن تكمل هذا العمل:

- ❖ دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء الإداري.
- ❖ التدقيق الداخلي في ظل استعمال تكنولوجيا المعلومات.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

- الكتب:

- إبراهيم ريح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، جامعة الإسلامية غزة، كلية قسم المحاسبة و التمويل، 2011.
- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي الحكومي، دار صفاء للنشر و التوزيع، طبعة الأولى 2011، عمان.
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الإدارية و تقييم الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- إيناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة و الإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية و أدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية العراقي، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 07، 2002.
- حامد نور الدين، عمار مريم، التدقيق الداخلي للثبتيات في المؤسسة الاقتصادية، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2016.
- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، مجلة، جامعة دمشق، العدد2، جامعة دمشق و جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2002.
- خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- خلف عبد الله الوردات، تدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006.
- رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر و التوزيع، 2010.
- رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- مصطفى الدلاهمة، أساسيات تنظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- منصور حامد محمود، و آخرون، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، مصر.
- مهدي مأمون حسن، نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013.
- مؤيد الفضل عبد الناصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

نادر شعبان إبراهيم السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، القاهرة، دار النشر الجامعية، 2006.

يوسف محمود الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

- الأطروحات والمذكرات

بارهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة الشركات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة، قسنطينة 2 ، 2013/2014.

بن قطيب على، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017/2016.

بوركاب مصطفى، لافي إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي و أثره على جودة القوائم المالية، مذكرة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم المالية و المحاسبة، البويرة، 2015/2014.

رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014/2013.

شبير أحمد بيد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، العدد الأول، مصر، 2005.

محمد علي محمد الجابري، دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، رسالة جامعة صنعاء، اليمن، 2014.

مداح عبد الباسط، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2018/2017.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث يعتبر وجود التدقيق الداخلي، الفعال بالمؤسسة من شأنه أن يعزز من تحقيق الجودة على مستوى المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية و إبراز العلاقة بينهما.

و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وجع لعينة من المؤسسة و القيام بتحليل آراء و إجابات المستجوبين باستخدام اختبارات و معالجات إحصائية مناسبة بهدف الوصول إلى نتائج تدعم موضوع البحث، و توصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج أهمها التدقيق الداخلي له دور هام في إضفاء الخصائص النوعية على المعلومات المحاسبية لتتناسب مع كافة مستخدميها فبالنتالي فهو يساهم في تحسين جودتها و ضمان مصداقيتها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de clarifier l'audit interne en améliorant la qualité de l'information comptable car la présence d'un audit interne, efficace au sein de l'institution, améliorera la qualité de l'information comptable en présentant le cadre théorique de l'audit interne et la qualité des information comptables.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, un questionnaire a été conçu pour un échantillon de l'institution et pour analyser les opinions et les réponses des répondants, en utilisant des tests et des traitements statistiques appropriés, afin d'obtenir des résultats qui pertinents sur le sujet de l'étude. Tous ses utilisateurs contribuent ainsi à améliorer sa qualité et à assurer sa crédibilité